

العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري

الدكتور طواهري الميلود

جامعة تلمسان

الطالبة بن يحي فاطمة

جامعة تلمسان

ملخص:

إن انتشار ثقافة العنف داخل الأسرة ذاتها سواء كان لفظيا أو جسديا أو معنويا بين الزوجين أوبين أفراد العائلة، ومن بين أهم الأسباب المؤدية إلى انتشار العنف في المجتمع خاصة النية الثقافية التي تسهم في تهميش المرأة وسلطة البنية الذكورية وضيق المجال السكني للأسرة بيئة مناسبة لحدوث التوتر الداخلي الذي قد ينتهي إلى العنف مهما اختلفت أشكاله وألوانه. وانتشار ثقافة العنف في الشارع وغياب أجهزة الدولة المخولة بالأمن وحماية النظام العام وتراجع دور الضبط الأسري وسيطرة ثقافة لا عقاب ولا ردع تشجع على التمادي في الانحراف. الكلمات المفتاحية: العنف - المرأة - المجتمع.

Abstract

The prevalence of the culture of violence within the family itself, whether verbal, physical or moral, between the spouses or among the family members. Among the most important reasons leading to the spread of violence in society, especially the cultural intention that contributes to the marginalization of women and the authority of the male structure and the narrowness of the residential area of the family environment suitable for internal tension Which may end up in violence regardless of its different forms and colors. The spread of a culture of violence in the street, the absence of state organs vested in security, the protection of public order, the decline of the role of family control and the control of a culture of impunity and deterrence that encourage further deviation.

Keywords: Violence - Women - Society.

العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري

الدكتور طواهري الميلود
جامعة تلمسان

الطالبة يحي فاطمة
جامعة تلمسان

المقدمة:

يعتبر العنف من أهم الظواهر التي تسهم في تفكيك النسيج الأسري والتماسك الاجتماعي وتخلق العديد من المشاكل التي تعيق نمو سليم لأفراد الأسرة وبناء أسرة سوية قائمة على أسس صحيحة وخالية من الأمراض النفسية والمشكلات الاجتماعية. والعنف ضد المرأة في حقيقته عنف شامل ضد المجتمع وله تأثير كبير على المدى البعيد ، حيث يمكن إرجاع وجود الظاهرة الاجتماعية وبناءها المؤسساتية وعمقها الثقافي إلى العديد من العوامل ، نذكر أهمها في الخلل الموجود داخل وظيفة مؤسسات التنشئة الاجتماعية إضافة إلى عوامل أخرى سنحاول الكشف عنها في موضوعنا حيث يعرف العنف ضد المرأة انتشارا كبيرا وتتسع رقعته بشكل مخيف و يمكن إرجاعه إلى الحرب التي دامت أكثر من عشر سنوات والتي خلفت الآلاف من القتلى ودمرت مختلف بني المجتمع الجزائري تداخلت فيها الأسباب التاريخية بالأسباب الداخلية المتمثلة في بنية المجتمع الجزائري المفككة القائمة على توازنات داخلية هشة لتعتبر أن الممارسات العنيفة من نتاج البنية الاجتماعية الجزائرية ذات القابلية على توليد تلك الممارسات فتشير مختلف المناهج حول توصيف المجتمع الجزائري بأنه حشد من جماعات المصالح وعصبية متعايشة تكملها أعراف وتقاليد ، لكن وصف الممارسة العنيفة وتحديد أولويات الأسباب فيها مسألة معقدة جدا ، فالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يعرفها المجتمع الجزائري فرضت في التفكير و النشاط النقدي وبالتالي لا يمكن الفصل بين الاجتماع و السياسة و التاريخ.

حيث ترتبط إشكالية العنف في المجتمع الجزائري بممارسة صراع الفئات أو العصب وبإستراتيجية حركة التغيير الاجتماعي، و هي تمس مباشرة المصالح الأساسية للفئات و العصب، و تخص بالتالي، مصير كل شخص و المجتمع الجزائري برمته عامة وتهدد استقرار كيان الأسرة والعنصر المستهدف خاصة هو المرأة في حد ذاتها للسيطرة عليها وكبح طموحاتها و إلغاء الأدوار التي تقوم بها وتهميشها لذا من الضروري

البحث في وضع آليات و ميكانيزمات للحد من تلك المشكلة وهذا ما سنحاول الكشف عنه من خلال التعرف على مشكلة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري والأسباب المؤدية إلى العنف ضد المرأة وتحديد نتائجه وآثاره على المرأة ، ثم التعرف على ردود أفعال المرأة تجاه العنف الذي تتعرض له وأهم الخدمات الاجتماعية والنفسية التي تقدمها مؤسسات الدولة للتعامل مع مشكلة العنف ضد المرأة .

1 -الإشكال الذي يطرح نفسه:

ما هو العنف وما هي أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتكابه ضد المرأة ولماذا يمارس العنف على المرأة بالخصوص؟ هل يمكننا اعتبار ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري نابعة من ترسبات تاريخية وأخلاقية واجتماعية؟ أم أن العنف شكل من الممارسات الاجتماعية العادية داخل الأسرة الجزائرية؟ هل العنف ضد المرأة ممارسة طبيعية؟ ما هي أشكال العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري وما هي أهم العوامل المؤدية لممارسة العنف على المرأة؟ وما هي آثار المترتبة عن ممارسة العنف ضد المرأة؟ وما هي أهم الاستراتيجيات الفردية والجماعية للقضاء عليه؟

لفهم مصدر ظاهرة العنف وأسبابها وأشكالها لا بد من الرجوع إلى فهم ديناميكية العلاقات الاجتماعية والسياسية و الصراعية التي تدور على مستوى المجتمع الجزائري. حيث طرحت العديد من التساؤلات التي أثارت انتباه العلماء المعاصرون حول ظاهرة العنف وماذا تمثله؟ هل تمثل قانون الحياة أم انتهاك هذا القانون؟ أي عدوة الإنسان والتقدم والنظام أو هي على العكس أساس هذه الأمور الضرورية ومصدرها؟ أي وسيلة عقلانية للعلاقات السياسية أم أداة إفناء ذاتي؟ أي نتيجة العادات المكتسبة والثقافة أم تقررها بعض الغرائز الطبيعية والفطرية؟ هل العنف انعكاس للمرض أم هو إرادي للسلوك البشري؟ أم هو انعكاس عادي وواعي إرادي يستطيع فاعله أن يتحمل نتائج ما يترتب عليه؟ وهل يستطيع المجتمع أن يستدرك ويزيل أسباب ومصادر العنف من الممارسة الاجتماعية أم أنها سوف تتلاشى من تلقاء نفسها؟

اعتمدت الورقة الراهنة على أسلوب التحليل الوصفي في عرض النظريات المفسرة للسلوكيات العنيفة تجاه المرأة في المجتمع و مصدر ظاهرة العنف وأسبابها وأشكالها بالرجوع إلى فهم ديناميكية العلاقات الاجتماعية والسياسية و الصراعية التي تدور على مستوى المجتمع الجزائري والكشف عن الممارسات الاجتماعية .

إن الأسئلة المطروحة في دراستنا توحى بوجود اختلافات شديدة في الواقع النظري. ولما تتمتع وقائع يمثل ما يتمتع به العنف من التحاق محزن بالأحداث الراهنة لا لأنه ظاهرة حديثة فقد يكون أقدم رفيق عرفه الإنسان. حيث يرى فولن Wolin: " أن الإنسان هو الممثل الوحيد لعالم الحيوان الذي يلجأ إلى العنف لكنه الوحيد الذي ابتكر مجموعة كبيرة من مناهج ووسائل العنف و كذلك نظاما بارعا لاستخدامها بهدف السيطرة على الآخرين و ضبط سلوكهم الاجتماعي . كما استطاع الإنسان ابتكار نظام بارع من القيم الدينية و المبادئ السياسية و الخرافات التي شرعت العنف و بررت استعماله بشتى الوسائل و على مر العصور و بمساعدة الإيمان و الأفكار المسبقة التقليدية و المعتقدات المنطقية سائرة ببراعة كل الجوانب المظلمة و الخساسة الناجمة عن استعمال العنف " (1).

2 - مفهوم العنف:

يعني العنف في اللغة الفرنسية violence وهي كلمة لاتينية تنحدر من لفظ violenta فتعني ينتهك أو يؤذي أو يغتصب، وهو استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع (2).

أما المعجم النقدي لعلم الاجتماع يصف العنف بأنه: «سلوك لا عقلائي، يعود أصله إلى مركب من الميول والمصالح المتخاصمة التي تسبب إلى حد ما انحلال المجموعة نفسها، وأنه في كثير من الحالات سلوك قمعي، ومتلازم مع عملية اختلال النظام " (3).

مجلة أنثروبولوجية الأديان العدد الثاني والعشرون 22 جلد 2018

وتعرفه منظمة الصحة العالمية العنف بأنه: "الاستخدام القسدي أو العمدى للقوة أو السلطة أو التهديد بذلك ضد الذات أو ضد شخص آخر أو عدد من الأشخاص أو المجتمع بأكمله وقد يترتب على ذلك أذى أو موت أو إصابة نفسية أو اضطراب في النمو أو حرمان.

ويتسع هذا التعريف للعنف ليشمل جميع أشكال العنف الجسدي والنفسي، كما يتضمن الإهمال المتعمد أو المعاملة السيئة.

ويمكن تعريف العنف العائلي (FAMILY VIOLENCE) بأنه كاستخدام للقوة بطريقة غير شرعية من قبل شخص بالغ في العائلة ضد أفراد آخرين من هذه العائلة.

ويعرف جميل صليبا العنف في المعجم الفلسفي بأنه استخدام القوة استخداما غير مشروع أو مطابق للقانون. بينما بريرا ويتمتع فتعرف العنف " بأنه هو خطاب أو فعل مؤذ أو مدمر يقوم به فرد أو جماعة ضد أخرى" (4).

كما يعتبر العنف ضد المرأة سوء معاملتها ويتجسد في سلوك عدواني ضدها يقوم به في كثير من الأحيان الزوج أو الأب أو الأخ أو أحد الأقارب، وحتى يمكن أن يقوم به شخص غريب. ويلحق بها ضررا ماديا (كالضرب والجرح والحرق والاغتصاب) أو ضررا معنويا (كالإهانة والشتيم والسب والتحقير) أو كليهما معا.

يمكننا تحديد مفهوم العنف بأنه والإهمال المتعمد والقسوة واستعمال القوة بشكل غير مشروع أو مطابق للقانون هذا الفعل ضد شخص أو مجموعة من الأفراد في مجتمع ما قد يلحق له أذى نفسي أو جسدي أو اقتصادي أو اجتماعي أو رمزي.

3- تعريف مفهوم تعنيف المرأة:

تعنيف المرأة هو كل سلوك أو فعل يقوم على القوة والإكراه أو الشدة اتجاهها، ويسبب لها نوعا من الاضطهاد والتمييز والقهر والخط من كرامتها أو يشعروا بالدونية والقصور والإقصاء والتهميش.

مجلة أنثروبولوجية الأديان العدد الثاني والعشرون 22 جلد 2018

ويعرف العنف في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي وقعته الأمم المتحدة سنة 1993 بأنه: أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل إن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراح مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

ويرى الأستاذ جمال خليل في مقال له بعنوان " العنف في دراسة سوسيولوجية جديدة" أصدره في سنة 2013 . أن العنف يعني الأخذ بالشدة والقوة، أو هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة مما يتسبب في أحداثاً تضرار مادية أو معنوية أو نفسية . فالعنف يشمل السب والشتم والضرب والقتل والاعتداء والذبياتي من طرف رجل أو مؤسسة أو نظام أو حتى من طرف امرأة من أجل إخضاع المرأة والتسلط عليها .

وهناك من يعتقد أن العنف هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة استعمالها مع الآخرين حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، ولكنه يأتي مع المرأة اللغة الأولى للتخاطب معها كما يستخدمه البعض وكأن الآخر لا يملك لغة أخرى لاستعمالها(5).

وتشير الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995 "أن العنف ضد النساء هو أي عنف مرتبط بنوع الجنس، يؤدي على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال، والحرمان من الحرية قسراً أو تعسفاً سواء حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة. وربط المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والذي صدر عنه ما يعرف بإعلان وبرنامج عمل فينا (1993) بين العنف والتمييز ضد المرأة، الفقرة (38) على أن مظاهر العنف تشمل المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسي والتمييز القائم على الجنس والتعصب والتطرف كما انه يشدد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بصفة خاصة على أهمية العمل من أجل القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة والخاصة والقضاء على جميع أشكال المضايقة الجنسية والاستغلال والاتجار بالمرأة والقضاء على التحيز القائم على الجنس في إقامة العدل وإزالة أي تضارب يمكن أن ينشأ بين حقوق المرأة والآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو المتصلة بالعادات والتعصب الثقافي والتطرف(6).

4 - انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة:

يعد العنف ضد المرأة من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار كيان الأسرة الجزائرية خصوصا والمجتمع الجزائري عموما.

ولعل من أهم المؤشرات التي تعكس درجة خطورة هذه الظاهرة تزايدها وانتشارها على نطاق واسع فقد ازداد انتشار السلوك العدواني في المجتمع الجزائري الذي كان يمتاز بنوع من الهدوء والاستقرار والطمأنينة، وصار العنف ضد المرأة ظاهرة اجتماعية، يعكس الجانب الانحرافي المهدد للبنية الاجتماعية للأسرة والمجتمع. وبالنظر لما تلحقه هذه الظاهرة من أضرار جسمية ونفسية واجتماعية للمعتدي عليه لم تعد ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة فردية فحسب، بل أصبحت ظاهرة اجتماعية تهدد أمن واستقرار المجتمع على حد سواء.

فقد أوضحت التقارير الرسمية أن ظاهرة العنف ضد المرأة في تزايد مستمر. ففي إحصائيات تقدمت بها منظمة الصحة العالمية أنه " من بين كل ثلاث نسوة في العالم تتعرض واحدة على الأقل في حياتها للضرب أو الإكراه على الجماع أو لصنوف أخرى من الاعتداء والإيذاء " (7).

فلقد أصبح العنف ضد المرأة ظاهرة الأكثر انتشارا في جميع أنحاء العالم، فإن الأمر الخطير يستدعي مراجعة حقيقية لبنية العلاقات الاجتماعية السائدة بين الرجال والنساء. وخاصة بالمجتمع الجزائري الذي يعرف تزايدا وانتشارا واسعا لظاهرة العنف ضد المرأة. فعلى الرغم من أن سلوك العنف يتناقض مع القيم الروحية والإسلامية، إلا أن الأبحاث والدراسات تؤكد تنامي هذه الظاهرة وتفشيها بطريقة مقلقة ومخيفة. فقد قامت الوزارة المكلفة بشؤون الأسرة وقضايا المرأة بدراسة حول العنف ضد المرأة في الجزائر، وأسفرت نتائج التقرير النهائي إلى أن امرأة من كل 10 نساء تتعرض للضرب المبرح يوميا في البلاد وتتراوح أعمارهن بين 19 و64 عاما " (8).

يعتبر عمل المرأة مجالاً للتعنيف الممارس عليها فهو إما غير معترف به أو يعتبر هامشياً بالمقارنة مع عمل الرجل من وجهة نظر التصورات الثقافية والاجتماعية المتحكمة في سلوك الأفراد وممارستهم. ففي المجتمع الأبوي الذي يهيمن فيه الرجال ويستحوذون على كل السلط بما فيها إنتاج التمثيلات والتصورات تصاغ نماذج أو قوالب جاهزة اتجاه ادوار ومكانة المرأة داخل المجتمع المتمثل في الأدوار الرعائية والتبعية للرجل والضعف على المستوى الجسدي والفكري واحترامها لجسدها الأنثوي فقط، هذه المكانات الثانوية في المجتمع لا تحض بالاحترام والتقدير وتنعكس بالسلب على النساء لان الدور يؤثر على المكانة الاجتماعية وهذه الأخيرة تحدد مقدار الاحترام والتقدير داخل الأسرة والمجتمع.

فالعنف الاجتماعي والثقافي المتمثل في الحرمان من امتلاك الوسائل الممكنة من السلطة (كالتعليم والتكوين، ملكية وسائل الإنتاج...) يبرهن إقصائهم الاجتماعي وعدم المشاركة الفعلية في بناء المجتمع والحصول على المكانة المرموقة فيه والوصول لمناصب اتخاذ القرار فلجنسهن تفضل الأسر في حالة عدم قدرتها على تعليم كل أولادها، تعليم الذكور بدل الإناث، ويسبب جنسهن كذلك "لا تمارس النساء المهن التي يأملن ممارستها أو يتلقين التكوين الذي يرغبن فيه.

ويكون نتيجة ذلك التمييز الجنسي الذي يتعرض له والذي يختلف باختلاف الانحدار الطبقي والجغرافي، الحرمان من التعليم أو الاستمرار فيه للوصول إلى المستويات العليا في التكوين والتعليم مما يجعلهن ينحصرن في المستويات الدنيا من التكوين الحديث أو يكتفين فقط بالتكوين التقليدي داخل أسرهن، الأمر الذي يجعلهن في المراكز الهامشية لا في مراكز القوة، سواء في مكان العمل أو الأسرة أو المجتمع. ويمكن إرجاع الهشاشة والهامشية في المكانة الاجتماعية إلى عدة عوامل يمكن حصرها في التنشئة الاجتماعية للفتاة التي ترسخ الأسرة من خلالها التقسيم الجنسي للأدوار بإعدادها كل جنس لدور محدد في الحياة الأمر الذي لا يشجع على بذل الجهد والمال والوقت في الحصول على تكوين جيد لعمل مؤقت تدفع إليه حاجة عابرة، ومن ثم " يشجع كل من العائلات والمربين عنوة الفتيات لتلقي هذه المهن النسائية "التي تفيدهن" مستقبلياً في مطلق الأحوال". لكنها لا تخول لهن لا أداء مهام مصنفة تعفيهن من روتينية العمل المتكرر. والاستفادة من الأجور المرتفعة ومواقع عمل تبعدهن عن إكراهات التراتبية السلطوية ويحظين من خلالها

بالمكانة والاحترام. كما يقتزن الحديث عن أنشطة النساء ومهاراتهن غالبا بالدونية وبالتبخيس في حين يقتزن عمل الرجال بالاعتراف والاعتبار.

وفي هذا الصدد ترى مجموعة من الباحثات ومنهن دانييل كيركوات Daniel Kergoat أن اللاكفاءة وهشاشة التكوين في صفوف النساء هو نتيجة للخصوصية الجنسية، كما أنها مسألة جنسية في الوقت ذاته، لأن الاعتراف بالعمل والكفاءة لا يتوقف على الانخراط الفعلي في العمل، والتوفر على تأهيل محدد، بل يتعلق الأمر كذلك بجنس الفرد الذي يقوم بهذا النشاط و اللامساواة في الكفاءة يوازها عدم التشابه في المهام الموكولة للجنسين، الأمر الذي يشرعن الأجر غير المتساوي بينهما والتبعية والتراية التي تعاني منها النساء. فما يبرر هذا التمييز الإيديولوجي والتعسفي داخل الأسر العربية المتمثل في الأولوية التي تعطى لطرف دون آخر والقيمة والاعتبار لممارسات دون أخرى، حيث أن الحديث عن النساء يقتزن " بالسلبية والانفعال بينما يقتزن الحديث عن الرجل بالفعالية والإنجاز". إضافة إلى أن النساء تعانين في البيت من العنف إلى مختلف أنواع بدءا بالرمزي، الاقتصادي أو الجنسي إلى أن يصل إلى الجسدي، غير أن هذا العنف يظل مرتبطا بالجمال الخاص (المنزل) في حين أن الرجال يدركون العنف من خلال تظاهراته في المجال العام فعدم الاعتراف بقدرات النساء التي غالبا ما تصنف ضمن الثقافة الشعبية التي تترتب في مراتب أقل من "الثقافة المثقفة" أو "الثقافة العالية" يحرمهن من السلطة ومن القدرة على التفاوض حول قيمة أدوارهن ومهامهن ومعارفهن وكافة إنتاجاتهن سواء كانت فكرية إبداعية أو منتجات مادية.

لأن من يملك السلطة (القوة) يملك حق سن القوانين، ويسهر على تطبيقها، بحيث تكون مراعية لمصالحه بالدرجة الأولى. والرجال بعد القضاء على المجتمع الأميحي حسب أطروحة ف. أنجلز في كتابه "أصل العائلة والملكية الخاصة و الدولة" امتلكوا كل السلط بل حتى سلطة سن القوانين التي تشرع لهم سلطة امتلاك السلطة والهيمنة الذكورية حسب بيير بورديو (9).

6 -العوامل التي تؤدي إلى العنف:

إن العنف ظاهرة اجتماعية معقدة وذات أبعاد يتداخل فيها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني والثقافي، مما يجعل طابعها الكيفي ملحا ومن ثمة فإن الاهتمام بتمثيلات ومواقف الفاعلين المعنيين

مباشرة بالعنف قد يكون أكثر فعالية في فهم الظاهرة كما يمكن تفسير ظاهرة العنف من خلال البحث في العلاقات بين العنف الاجتماعي وعدد من المتغيرات الأخرى كالتنمية الاقتصادية وإشباع الحاجات المادية والحقوقية والتعبئة الاجتماعية المرتبطة بقضايا الهوية والمشاركة في السلطة(10).

■ تعتبر العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية من أهم الأطر الثقافية التي تقدم سنداً وتبريراً للعنف ضد المرأة فضلاً عن القيم العشائرية والثقافة الذكورية التي تعلي من شأن الرجل وتعامل المرأة بدونية واحتقار وتضعها في الدرجة الثانية من السلم الإنساني ويدعم هذا بعض النصوص الدينية التي تفسر في الكثير من الأحيان لصالح الرجل فتتمخض عنها أحكام فقهية تنال من المكانة الإنسانية للمرأة أو تسلبها حقوقها ودورها في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ما يدعم سلطة الرجل ويعطيه التبريرات في ممارسة العنف.

■ تعتبر المرأة نفسها هي أحد العوامل الرئيسية لبعض أنواع العنف والاضطهاد، وذلك لتقبلها له واعتبار التسامح والخضوع أو السكوت عليه كرد فعل لذلك، مما يجعل الآخر يأخذ في التماادي وقد تتجلى هذه الحالة أكثر عند فقد المرأة من تلجأ إليه أو من يقوم بحمايتها.

إضافة إلى الأسباب الثقافية؛ كالجهد وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه، وما يتمتع به من حقوق وواجبات تعتبر كعامل أساسي للعنف. وهذا الجهل قد يكون من الطرفين المرأة والمعتنف لها، فجهل المرأة بحقوقها وواجباتها من طرف، وجهل الآخر بهذه الحقوق من طرف ثان مما قد يؤدي إلى ارتكاب العنف إضافة إلى النظرة الدونية التي تكرسها الثقافة الجاهلية للمرأة والتي تقوم على تمييز الذكر على الأنثى مما يؤدي ذلك إلى تصغير وتضليل الأنثى ودورها، وفي المقابل تكبير وتحجيم الذكر ودوره. حيث يعطى الحق دائماً للمجتمع الذكوري للهيمنة والسلطة وممارسة العنف على الأنثى منذ الصغر، وتعويد الأنثى على تقبل ذلك وتحمله والرضوخ إليه. كما أن الأقوال والأمثال والتعابير التي يتداولها الناس في المجتمع عامة بما في ذلك النساء أنفسهم والذي تبرز مدى تأصيل هذه الثقافة بحيث تعطي للمجتمع الذكوري الحق في التماادي ضد الإناث مثل: قول المرأة عند ضربها من قبل الرجل (ظل رجل أحسن من ظل الحائط)، إضافة إلى دور وسائل الإعلام الآلي تساهم في تدعيم هذا التمييز وتقبل أنماط من العنف ضد المرأة في البرامج التي تبث واستغلالها بشكل غير سليم.

- الأسباب التربوية قد تكون أسس التنشئة الاجتماعية الغير سوية والعنف التي نشأ عليها الفرد هي التي تولد لديه العنف، إذ تجعله ضحية له حيث تشكل لديه شخصية ضعيفة وغير واثقة، وهذا ما يؤدي إلى جبران هذا الضعف في المستقبل بالعنف، بحيث يستقوي على المرأة ويعتبرها أضعف في نظره، وكما هو المعروف أن العنف رد فعل للعنف. وقد يكون الفرد شاهد عيان للعنف كالذي يرد على الأمهات من قبل الآباء بحيث ينشأ على عدم احترام المرأة وتقديرها واستصغارها، فتجعله يتعامل بشكل عنيف معها.
- كما أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعرفها المجتمع الجزائري لها تأثير كبير في زيادة حدة العنف، والتي تترك آثارا هامة على مستوى بنات الأسرة ونموذجها التقليدي. فمن نموذج الأسرة الممتدة المبني على قيم التضامن إلى سيادة الأسرة النووية المؤسسة على القيم الفردانية حيث يعاني الأفراد من عدم القدرة على التخلص من بنات تقليدية خاصة في مجال العلاقات بين الجنسين(11).
- دخول النساء إلى عالم العمل أحدث خلا في وضع تقليدي يتسم بسيطرة الذكور حيث كان المجال العام وموارده حكرا على الرجال وزادت أن تظاهرات العنف التي تتعرض لها النساء سواء في المجال العام أو الخاص تجد تفسيرها في الثقافة والقيم السائدة داخل المجتمع فلا زال الحس المشترك ينظر إلى المرأة ككائن يهدد حضوره النظام الاجتماعي في حالة تخلي النساء عن أدوارهن التقليدية في رعاية الأطفال والاهتمام بالبيت فحضور المرأة يزعج الرجل في المجال العام خاصة إذا كان هذا الحضور ليس باعتبارها موارد بل باعتبارها فاعلة ومنتجة للثروة مما يجعل حضورها أكثر شرعية فاستهداف المرأة بالعنف يشير إلى أن التمثيل العام للمرأة لا زال يعتبرها جزءا من الموارد التي يجب السيطرة عليها باعتبارها وسيطا ضروري للإنتاج وتعزيز وتكثير الجماعة الأمر الذي يجعل الرجال يتحسرون سواء بوعي أو بدونه على السياق الذي سمح بفتح المجال العام للمرأة .

7 - المقاربات النظرية في تفسير ظاهرة العنف:

حاول كثير من الباحثين الاجتماعيين إيجاد تفسير لظاهرة العنف بشكل عام، والعنف ضد المرأة بشكل خاص ويمكن تصنيف هذه المحاولات إلى ثلاثة مداخل أساسية:

7 - 1 المدخل البيولوجي:

مجلة أنثروبولوجية الأديان العدد الثاني والعشرون 22 جردان 2018

يحاول أصحاب هذا المدخل إرجاع سلوك العنف إلى عوامل بيولوجية بحتة حيث يرون أن الرجل بطبيعته التكوينية والبيولوجية يميل أكثر إلى استخدام العنف، وهذا ناتج عن زيادة في مستوى هرمون التستوسترون *testostérone* عندا لرجل. ويقر أصحاب هذا المدخل أن الرجل يولد عنيف بطبعه بسبب التركيبة الفسيولوجية ومن ثم يمارس العنف على غيره، وعلى المرأة بشكل خاص. فهذا المدخل يدعم فكرة ممارسة العنف وبيورها، على اعتبار أن الرجل يولد على هذه الفطرة، ومزود بهرمون تستوسترون، ومن ثم فإن التعاطي معها أمر طبيعي.

وتمكنت الأبحاث والدراسات الطبية من الوصول إلى اكتشاف عدم وجود ارتباط بين سلوك العنف وبين زيادة مستوى هرمون التستوسترون. إن هذا المدخل تجاهل العوامل الثقافية والاجتماعية في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة. فالعنف كسلوك تتدخل فيه عوامل بيئية واجتماعية نطرحها فيما بعد.

7-2 المدخل السيكولوجي:

يرجع الظاهرة إلى أسباب كامنة في شخصية الفرد، وليست خارجة عنه. ويؤكد أصحاب هذا المدخل أن الطفل يمر في حياته بتجارب قاسية، تولد لديه سلوكيات عدوانية لها تأثير هام على سلوكه في المستقبل، لتصبح هذه السلوكيات العدوانية -مع مرور الزمن- جزءا لا يتجزأ من شخصيته. ويرى أصحاب هذا المدخل أن السبب يعود في كثير من الأحيان إلى فقدان الطفل في المراحل الأولى من حياته الحب والحنان من طرف الوالدين، الأمر الذي يولد عنه سلوك عدواني يعوض من خلاله هذا النقص العاطفي. إذن فالتجربة غير السوية التي يمر بها الطفل هي أساس الانحراف، حيث تخلق لديه اضطراب واهتزاز في شخصيته (12).

فالمرأة التي يمارس عليها العنف منذ الصغر يصبح لديها اعتقادا أنها إنسان يستحق التصرف معه بالعنف، وتنداعم هذه الفكرة من خلال الثقافة والمعتقدات السائدة. إلا أنه يمكن القول إن ممارسة العنف لا يرتبط في كل الأحوال باضطرابات في شخصية الفرد، فكثيرا ما تساندتها ثقافة المجتمع ولا تقف ضدها. من هنا فإن محاولة المدخلين السابقين في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة تبقى قاصرة ومنقوصة بسبب إهمالهما للعوامل الثقافية والاجتماعية التي تشكل أساس الفهم السوسيولوجي لظاهرة العنف ضد المرأة.

يؤكد أصحاب هذا المدخل أن الثقافة بكل عناصرها ومضامينها تحدد السمات الأساسية لأي مجتمع والثقافة السائدة في المجتمع المعاصر، أو المجتمع الحديث تتسم بالتسلط والعنف. وهذه الثقافة تنتقل إلى الأفراد، وإلى طريقة تفكيرهم، فيكتسبونها عن طريق مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام المختلفة ويأتي على رأس هذه المؤسسات الأسرة، فالمدرسة ثم المجتمع الكبير. وتعد الأسرة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية أول بيئة تستقبل الطفل، وأقوى بيئة في التأثير على حياته، وفي بناء وتكوين شخصيته وتشكيلها. وإذا كانت الأسرة تقوم بعملية الإعداد والتهيئة للحياة الاجتماعية فهي المسؤولة عن عمليات التلقين والتطبيع الاجتماعي للفرد وهي المسؤولة كذلك عن نقل ثقافة العنف للأطفال .

يرى تالكوت بارسونز أن الوالدين أثناء تفاعلها مع الطفل لا يقومان بأدوارها الشخصية، بل يؤديان أدوارا ينظمها المجتمع، كما لا يحكم سلوكهما قيم شخصية، بل يمثلان قيم المجتمع السائدة أثناء تفاعلها مع الطفل (13) ، إذا كان المجتمع يؤمن باختلاف أساليب التربية الموجهة للذكور وأساليب التربية الموجهة للإناث، فإن عملية التنشئة الاجتماعية في هذه الحالة تتم وفق نمطين اجتماعيين مختلفين كثيرا ما تنظر للذكر بأنه الأقوى، وله حق التسلط، في حين أن الأنثى ينظر إليها على أنها الأقل شأنا، ومن ثم ينطبع سلوك كل منهما بطابع خاص. من هنا فإن استعمال العنف ضد المرأة يكمن في انتشار ثقافة العنف وقبولها من طرف المجتمع بمختلف مؤسساته الأمر الذي يترتب عنه إعطاء حد أدنى من الشرعية لاستخدام العنف، وخاصة العنف ضد المرأة.

في هذا السياق يذهب ستروس إلى القول إنه يصبح هناك حدا أدنى من الاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع على تأييد استخدام الأزواج للعنف مع زوجاتهم وفي هذه الحالة يكون المجتمع أكثر تسامحا مع الذكر، الأمر الذي يرسخ هذا النمط في أذهان الناس، وفي معتقداتهم وتصوراتهم (14).

وبناء على ما سبق يرجع أصحاب هذا المدخل الثقافي الاجتماعي تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة إلى انتشار ثقافة العنف وتدعيمها من طرف المجتمع عبر مؤسساته المختلفة. فأسلوب التنشئة

مجلة أنثروبولوجية الأويان العدد الثاني والعشرون 22 جردان 2018

الاجتماعية هو الذي يمنح للرجل القوة وحق التسلط، ويعد ذلك فيتصورنا من أهم الأسباب الجوهرية المؤدية للعنف ضد المرأة.

الخاتمة:

إن ظاهرة العنف مرتبطة ارتباطا وثيقا ببنية ثقافية ذكورية حيث أن ولوج النساء إلى المجال العام أحدث خلا في وضع تقليدي يتسم بسيطرة الذكور، حيث كان المجال العام وموارده حكرا على الرجال. وزاد تأن مظهرات العنف التي تتعرض لها النساء سواء في المجال العام أو الخاص أو حتى داخل جدران المنزل نجد تفسيرها في الثقافة والقيم السائدة داخل المجتمع، فلا زال الحس المشترك ينظر إلى المرأة ككائن يهدد حضوره النظام الاجتماعي في حالة تخلي النساء عن أدوارهن التقليدية في رعاية الأطفال والاهتمام بالبيت وحصر وظيفتها في الأمومة ولا يحق لها حتى المطالبة بأدنى حقوقها وبالتالي ممارسة العنف عليها يكون بالأمر الهين إضافة إلى تهميش دورها داخل الأسرة وعدم ترك المجال لها في دخول المجال العام والخاص واحتقارها من قبل الأسرة وعدم إشراكها في صياغة القرارات الأسرية أو حتى في قرارات تخص نفسها فمهما تعددت المقاربات النظرية في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة، إلا أنه لا يمكن النظر إليها من زاوية واحدة، فالظاهرة معقدة ومتشابكة الأمر الذي يتطلب الوقوف على مختلف المتغيرات المرتبطة بها والمؤثرة فيها. إلا أن أهم عامل يكمن في تأثير أساليب التنشئة الاجتماعية على ظاهرة العنف وخاصة العنف ضد المرأة. ومن ثم ضرورة إعادة النظر في الأساليب التربوية بما يتماشى وفق الحقوق الإنسانية لكل فرد مهما كان نوعه. ولن يتم ذلك إلا من خلال صياغة مفاهيم وأساليب تربوية تعزز مكانة المرأة في الحياة الاجتماعية ونشر ثقافة السلم والأخوة ولغة الحوار بين الأفراد حتى تساهم المرأة والرجل في بناء الحضارة الإنسانية.

الإحالات والهوامش:

¹ - W MACKENZIE : POUVOIR, VIOLENCE DECISION,ED, P.U.FPARIS,1979, P-P. 125-130.

مجلة أنثروبولوجية الأديان العدد الثاني والعشرون 22 جلد 2018

- ²- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت: مكتبة لبنان، 1978)، ص. 441.
- ³- ريمون بودون وآخرون: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، تر: سليم حداد، (ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، الجزائر، 1986)، ص. 395-396.
- ⁴- جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية، (الجزء الثاني، دار الكتاب اللبناني)، ص 23.
- ⁵- جمال خليل: العنف في دراسة سوسيولوجية جديدة، (2013)، ص. 125. 126 .
- ⁶- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو"، الأمم المتحدة، 2012.
- ⁷ - <http://www.annabaa.org/nbhome/nba78/014.htm> le: 25/11/2015 à 20h00.
- ⁸ - <http://www.aljamal.com/node/28431> le : 25/11/2015 à 20h15.
- ⁹ - بيير بورديو، الهيمنة الذكورية، تر: سلمان قعفراني، (مركز دراسات الوحدة العربية الإسكندرية، لبنان، ط. 1، 2009)، ص. 99 .
- ¹⁰ - T.WALHAIM : LA méthodologie en question ed(Gallimard ,Paris ,2001),p. 05 .
- ¹¹ - بيير بورديو : مرجع سبق ذكره ، تر: سلمان القعقري ، ص. 80.
- ¹² - فاروق محمد العادلي: التنشئة الاجتماعية الأسرية للطفل، (حولية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، عدد 7، 1984)، ص 27-30.
- ¹³ - فاروق محمد العادلي: المرجع نفسه، ص. 30.
- ¹⁴ - عبد الرحمن عيسوي: سيكولوجية الجنوح، (بيروت: دار النهضة العربية، 1984)، ص 79.